الانفصال والتفكك:
تحديات التغيير في المنطقة العربية

د. خضر عباس عطوان

* أكاديمي وباحث من العراق

* استاذ السياسة الدولية المساعد
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

مقدمة

كثيرة هي الظواهر التي يعيشها العالم العربي، وتتراوح اهميتها وخطورتها على مستقبل بقاء هذا العالم قائماً، بين ظواهر مهددة للاستقرار، وأخرى مهددة لبقائه، ويتراوح اسبابه بين غياب العدل الاجتماعي وينتهي الى التدخل الخارجي، وعلى أيها يقف الباحثون، فهم يصيبون حقيقة ما يعيشه هذا العالم، ولهذا صرنا نشهد حدوث أحداث لم يشهدها العالم العربي طوال القرن العشرين بعد ظواهر اتحادية محدودة (الاتحاد الاماراتي، الاتحاد اليمني)، ومنها: تفكك السودان بانفصال اقليمه الجنوبي، ووجود نزعة قوية لانفصال جنوب اليمن، كما أن أقليم كردستان في العراق ينتظر دوره للإعلان انفصاله عن العراق، والأمر لا يقتصر على ذلك، فهناك الصحراء الغربية في المغرب، كما أن سوريا وصلت الى مرحلة صارت اطروحات التفكك فيها واردة، وكل ذلك سبقه تفكك الصومال وانسلاخ ارتيريا عن العالم العربي منتصف تسعينيات القرن الماضي.

ما تقدم يطرح الحاجة للإجابة عن سؤال مفاده: لماذا؟ نفترض أن المشكلة هي في تعريف الهوية الوطنية، وغياب لمبادئ العدالة الاجتماعية وضعف في المساواة السياسية، واعلاء الحكام للسلطة وايصالها الى مراتب تساوي الدولة وأحياناً تلغيها.

أولاً: الواقع العربي: الدولة والنظام السياسي والمجتمع والانسان في العالم العربي

في البدء، يقتضي الحال أن نشير الى: أن العالم العربي كجغرافيا لا يتكون من لون واحد، لا سياسياً ولا اثنياً، ولا دينياً، ولا مذهبياً، أنما الحديث هو عن جغرافيا فيها غلبة للسكان العرب على غيرهم من السكان الأخرين، وهنا لا نعني بالأخرين أنهم وافدون على هذه الأرض، وهذا ما يقتضي التنويه، فمن يسكن الأرض التي توسم بأسم العالم العربي أو الوطن العربي أو الأمة العربية، وامتداداتها من العراق حتى المغرب ومن بلاد الشام حتى اليمن، أنما ينقسمون الى عدة مجاميع من السكان:

أن العالم العربي كجغرافيا لا يتكون من لون واحد، لا سياسياً ولا اثنياً، ولا دينياً، ولا مذهبياً

- الساميين، وهم من ابناء سام بن نوح، ومن نسله مجموعات قومية عديدة منها: العرب والعبرانيين والكنعانيين والاراميين ومن ارومتهم أغلب المسيحيين العرب، وهؤلاء توطنوا ابتداءً في الارض المحصورة شرق البحر المتوسط شمالاً حتى اليمن جنوباً.

- الأفارقة، من الزنوج وغيرهم، وهؤلاء استقروا ابتداء في أفريقيا جنوب الصحراء.

- الأصول الآرية والاسيوية، وتشمل الفرس والهنود والاكراد والاوروبيين، وهؤلاء توطنوا من أوروبا مروراً بشمال الشام وانتهاء بقارة أسيا.

هذه المجموعات البشرية الكبرى لم تستقر في موطن واحد، أنما لجأت الى الهجرة من موطن أبائها الأول تحت ظروف شتى، وخلال مراحل زمنية عدة، وهكذا شهدنا وجوداً للعرب في بلاد فارس، وفي أفريقيا جنوب الصحراء وفي المغرب العربي، بينما وجدنا اتراكاً وتركمان في العالم العربي، وفرساً وزنوج وغيرهم. وهكذا وجد في المنطقة التي عرفت على امتداد التاريخ الحديث منه والمعاصر بالعالم العربي، وجوداً مميزاً للعرب، فضلاً عن أقليات مميزة عن العرب، وتنقسم هذه الأقليات إلى مجموعتين:[1]

- **المجموعة الأولى**: من الأقليات، تتمثل بأقليات متوطنة، وهي من أبناء المنطقة، تنتسب إلى شعوب عاشت في المنطقة، منذ مئات وربما آلاف السنين، وشكلت على مدار التاريخ جزءاً مكوناً من شعوب المنطقة، وتركت لها بصمات

1 - اسكندر شاهر سعد، مسألة الأقليات وسبل تخفيف التوترات الدينية والأثنية في الشرق الأوسط، قضايا استراتيجية (المركز العربي للدراسات الاستراتيجية) العدد (68) آذار 2009، ص 8 - 9.

حضارية في التطور العام للمنطقة، وذلك قبل أن تطرأ عليها وعلى المنطقة تبدلات ديموغرافية وحضارية، تقلب المعادلات وتحول تلك الشعوب إلى أقلية متجمعة حيناً ومتفرقة أحياناً، سواء كان في إطار أحدى الدول القائمة في المنطقة أو موزعة على عدد من الدول، ويندرج في عداد هذه المجموعة من الأقليات الأكراد، وهم بين أكبر الأقليات الموزعة بين عدة دول في المنطقة، كما يعد الآشوريين في إطار هذه المجموعة من الأقليات، التي استوطنت قديماً في المنطقة، ويتوزع هؤلاء بصورة خاصة على العراق وسوريا.

- **المجموعة الثانية**: من الأقليات هي أقليات وافدة حديثاً، ويتفاوت زمن مجيئها إلى المنطقة، حيث أن بعضها جاء قبل مئات السنين، على نحو ما هم التركمان، الذين كانوا بين أول المهاجرين من أواسط منطقة السهوب الأسيوية، ممن اتجهوا غرباً ليستقروا في كل من إيران والعراق، قبل أن يصلوا في وقت لاحق إلى سوريا وفلسطين والأردن. ويندرج في إطار هذه المجموعة من الأقليات الوافدة، الأقلية الأرمنية، والتي وإن كان موطنها الأساس هضبة أرمينيا، المقسمة اليوم بين كيانات متعددة، تشكل تركيا واحدة منها، فإنه قد تم دفع الأرمن منها بالقوة، للهجرة جنوباً باتجاه بلاد الشام والعراق، وقد توزع الأرمن في هجرتهم هذه على مختلف بلدان المشرق العربي، إضافة إلى بقاء أقلية منهم في تركيا، فضلاً عن الشركس والأرناؤوط والبوشناق.

والأمر لا يتعلق بهذا فحسب، أنما بالأمتداد العربي في افريقيا غرباً وجنوب الصحراء، فهؤلاء قد وجدوا أن هناك من سبقهم في سكن هذه الأرض، من مثل المصريين القدماء والأفارقة في السودان والمغرب العربي ومنهم الامازيغ، وكما هاجر الى هذه المناطق الزنوج، حتى كونوا مجموعات كبرى في كل من موريتانيا والسودان، إما جيبوتي وإرتيريا والصومال فسكنها في الغالب أفارقة، ثم هاجر إليها العرب بين الدعوة للإسلام والتجارة، حتى ساد فيها اللسان العربي تحت طائل عدم وجود قوى منافسة لهم.

أما دينياً ومذهبياً، فتعتبر أراضي العالم العربي مهبط كافة الاديان السماوية، ومنبع كافة التفسيرات والاجتهادات المذهبية الكبرى لتلك الاديان السماوية، فاليهودية والنصرانية هبطتا واستقرتا في أرض فلسطين، والاسلام في الجزيرة العربية، أما الاديان الوثنية والاعتقاد باللادين، فهي قد وجدت في أرض العرب كما في غيرها موطن، إلا أن العرب سرعان ما تركوا هذه الاعتقادات واعتبروها فساداً، واتجهوا

نحو أحدى الاديان التوحيدية، إلا أن اتباع الاديان الوثنية سرعان ما ظهروا في العالم العربي، نتيجة الهجرات أو نتيجة ترسيم الحدود السياسية وتشكيل الدول العربية الحديثة، ومنهم ما موجود في موريتانيا والسودان وارتيريا.

أما الاديان السماوية، فانقسم أهلها أشد أنقسام بين مذاهب عدة ، وظهر تقسيم جديد متعلق أحياناً بنوع الاثنية التي يرتبط بها المواطن في العالم العربي، فانقسم العرب الى مذاهب سنية وشيعية ووهابية وزيدية وعلوية وشيخية.

إذاً، صرنا بإزاء أنقسام في طبيعة تكوين وانتماء سكان العالم العربي، اثنياً ودينياً ومذهبياً، إلا أن هذا الانقسام أصطدم بعقبتين كبيرتين إلا وهما: الولاءات التي اقترنت بتكوين الدولة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى، وتعريف المواطنة في كل دولة. فبعد انتهاء تلك الحرب تجاذب النفوذ على العالم العربي عدة دول كبرى، حرمت العرب من نعمة الاستقلال في دولة وطنية، شجعت الدول الكبرى على اتيان السلطة من قبل قوى، لم يكن همها بناء الدولة الوطنية، أنما كان همها السلطة فحسب.

لهذا سرعان ما ظهر في العالم العربي ظاهرة غريبة، إلا وهي الطبقية في السلطة، بمعنى اقتصار السلطة على مجموعات اثنية ودينية ومذهبية وحتى سياسية محددة، وتعمد تلك الطبقة الى تقسيم المجتمع العربي الى: مجموعات تدعم النظام، ومجموعات معزولة لا تستطيع العيش بكرامة، ما لم تتحول الى المجموعة التي تدعم النظام، ومجموعات ضد النظام، وهذا التقسيم ساير التكوينات الأثنية والدينية والمذهبية بشدة، ففي سوريا صار الحكم علوياً، وأستند في دعمه على الاقليات المسيحية والدرزية، وفي الاردن صار الحكم هاشمياً، واستند في دعم النظام على الشركس والشيشان والأرمن.

شجعت الدول الكبرى على اتيان السلطة من قبل قوى، لم يكن همها بناء الدولة الوطنية

وفي العراق صار الحكم عربياً، واستند في دعم النظام على السنة،.. وفي كل الدول العربية وجدت مجموعة عزلت عن الحياة السياسية، واحياناً جرى اضعافها اقتصادياً عبر حجب موارد الدولة عنها، على واحدة من الأسس السابقة، فقد همش الشيعة وأقصيَ الاكراد في العراق، والأمر نفسه حدث في كل الدول من المغرب حتى العراق. عندما جرى تهميش الاقليات سواء تحت معطى مذهبي أو عرقي.

ومن هنا بدأت مأساة العالم العربي، دولاً ومجتمعات وأنسان، فتعبير المواطن لا يفيد ما هو متعارف عليه عالمياً في الحضارات الانسانية، أنما قسم السكان على وفق انتماءاتهم الاثنية والدينية والمذهبية والسياسية.

لذلك أصبحت السلطة وليس الإنسانية هي شغل الحكام الشاغل، ودخل السكان في علاقات متناقضة غير قابلة للتعايش

إن العالم العربي الذي أحتضن أكبر الحضارات الانسانية: البابلية والاشورية والفرعونية واليهودية (في زمن النبي سليمان عليه السلام)، والحضارة العربية الاسلامية في الزمنين الأموي والعباسي سرعان ما أفل، بعد أن وجدت أغلب الاثنيات والاديان والمدارس الفقهية وجودها في العالم العربي، سرعان ما أصبح العالم العربي طارداً لكل فكر، وطارداً للتنوع، ومانعاً للتعايش الاجتماعي-السياسي السوي.

لذلك أصبحت السلطة وليس الإنسانية هي شغل الحكام الشاغل، ودخل السكان في علاقات متناقضة غير قابلة للتعايش: عبودية أو القتل والتهجير، فهجرت مجموعات من السكان مناطق العرب، ومن وفد منهم الى أراضي يسكنها العرب أو بالقرب منهم (الاكراد) أو من استقبل العرب على أرضهم (الأفارقة في القرن الأفريقي، وفي جنوب السودان وجنوب الصحراء، وفي المغرب العربي)، أصبحوا يطالبون بأن يعاد تعريف هوية دولهم من الغلبة للعرب والعربية، الى جعل العرب والعربية أقلية ثانوية، وهذا ما حصل في القرن الأفريقي، ويجري التمهيد له في المغرب العربي، بينما اتجه جنوب السودان الى الإنفصال عن السودان، ويتجه الاكراد بسرعة لتشكيل دولتهم على أوسع مساحة يستطيعون استقطاعها.

والاسئلة التي تثار هنا متعددة، تبدأ بحيثيات الانتقالة الفكرية للانفصال، عن العرب والعربية كهوية، ومدى أكتمال تبلورها، والى أين ستنتهي؟ هل سنشهد مزيد من الانقسام، بحيث سنشهد تقسيم سوريا، و/أو السعودية، و/أو لبنان، و/أو مصر، و/أو الجزائر، و/أو المغرب، و/أو موريتانيا، و/أو اليمن، و/أو باقي السودان الشمالي؟

وما هو دور العامل الخارجي في هذا التوجه، وهل ما أصطلح على تسميته بالتغيير أو الربيع العربي يشكل عامل مساعد على إعادة دمج الاقليات في العالم العربي، مما أوجد فرصة تاريخية لتسريع وتيرة أنفصالها عن العالم العربي وخلق هوية مميزة لها؟

لقد أثار موضوع الربيع في العالم العربي، أو مجازاً بالربيع العربي الحاجة إلى تحليل

مختلف الابعاد المتعلقة بالموضوع، ومنها:

- البعد النفسي للإنسان الساكن في العالم العربي
- البعد المجتمعي
- البعد الخاص بالدولة (العربية)
- البعد الخاص بالعالم العربي كجغرافية اقليم
- البعد الإسلامي
- البعد الإقليمي
- البعد الدولي

هذه الابعاد متداخلة ومتشعبة، انتهت كلها إلى كسر حاجز تقليدي أستمر اللعب عليه لعقود عدة، وهو أن هناك استحالة للجمع بين الحرية والأمن في العالم العربي، وأن هناك حاجة إلى بقاء الأنظمة الشمولية في هذا العالم، هذه الانظمة التي لم تعترف بالمواطنة، إلا لمجموعات أثنية ودينية ومذهبية وسياسية محددة. وهذا الأمر برر أنفاق الأنظمة العربية على التسلح، وعلى بناء منظومات العمل الأمني، التي أهدرت كرامة المواطن في العالم العربي، قبل أن تهدره اسرائيل ودول العالم الغربي، وانتهى الحال إلى تقديس الدولة ونظام الحكم وهدر كرامة الإنسان، في معادلة معكوسة للسنة التي أقرها الخالق في كتبه المقدسة (وكرمنا بني آدم)، فهو لم يقل وكرمنا الدولة أو كرمنا نظام حكم، بل وانتهت الثورات العربية إلى إزاحة بعض أنظمة الحكم، التي أشاعت الفساد بين العرب، بقصد ضمان بقائها من خلال دعم المفسدين. إلا أنه في المقابل، طرح تساؤل عن مدى صدق الغرب في تقبل صعود التيارات الاسلامية الى الحكم في العالم العربي.

هذه الانظمة التي لم تعترف بالمواطنة، إلا لمجموعات أثنية ودينية ومذهبية وسياسية محددة

إن الثورات العربية طرحت مسألة في غاية الصعوبة، ستبقى مثار تحليل خلال السنوات القادمة، بعد أن ينتهي التوافق المرحلي بين قيادات التيارات الإسلامية الراهنة وبين الغرب، بمعنى أن الأجيال القادمة من الإسلاميين ستعتلي الحكم في الدول العربية، وستظهر مشاكل جديدة، فأنظمة الحكم التي أنشات منذ منتصف القرن الماضي، أقيمت على أسس أغلبها كانت قومية ويسارية وأميرية- قبلية،

ومعها انشأت جامعة الدول العربية على ذات الإساس، بمعنى غياب المواطنة كإساس جامع، ففكرة كون الجامعة عربية يفيد أن كل ما هو غير عربي، لن يحض بفرصته الطبيعية للوصول الى قمة السلطة، كما لم يكن الإساس إسلامياً في كل ما بني قبل العام 2010، بل كانت أنظمة الحكم العربية آنذاك تستمد شرعيتها من قتال الإسلاميين قبل غيرهم، واليوم، وبعد أن انتهى بالتيارات القومية واليسارية والتقليدية إلى عدم القدرة على أدارة ملفة كرامة الإنسان في العالم العربي، وأنتهى ملف المواطنة الى نتيجة بررت أو أعطت شرعية لغير العرب في الهجرة أو هدم أسس الدولة، وجدت القوى والتيارات الإسلامية قدرة على ملئ الفراغ، فاستحوذت على الحكم في تونس ومصر.

انشأت جامعة الدول العربية على ذات الإساس، بمعنى غياب المواطنة كإساس جامع

وهكذا صار الإسلاميون لهم الحكم في كل من موريتانيا وتونس ومصر والسودان، مع وجود قوي في المغرب والجزائر وسوريا والاردن والكويت واليمن، إما العراق فأنه انتج حالة شاذة مفادها التلون بالإسلام، كتجارة رخيصة والتلاعب بمشاعر المواطنين من أجل الحكم، بل تلون الاسلام بلون طائفي جعلت المذهبية عامل تمييز، وصارت تعطي مبرراً وشرعية لأيّ انفصال عن الدولة العراقية، تحت عناوين الحرية والكرامة.

والاسئلة التي ستثار هنا هي:

- كيف سيكون حال الدول العربية في عالم ما بعد الثورات العربية، هل ستكون الغلبة للتيار الإسلامي مبعث تجديد للفكر القومي؟

في العالم العربي سادت على مدى التاريخ الحديث التيارات العربية، مع تحالفات مصلحية مع بعض الانتماءات الأثنية أو الدينية أو المذهبية أو القبلية، التي تختلف من دولة لأخرى، وكانت الثمرة أنشاء جامعة الدول العربية، وفي تجاهل لوجود غير العرب في هذه الدول، في ظل وجود تيارين ضاغطين:

- محاولة تقليد العرب للنجاح الأوروبي في بناء دولة قومية منذ معاهدة ويستفاليا عام 1648، في ظل صراع مرير مع التخلف الذي أقترن بنماذج حكم إقليمية (الدولة العثمانية).

- شعور بريطانيا بضرورة تغليب التيار القومي العربي في مواجهة التيارين الإسلامي (التقليدي) والشيوعي (الذي حضا بدعم الاتحاد السوفيتي آنذاك).

وهكذا أنشئت الجامعة، لكن في الوقت نفسه تكرست القطرية، ولم يتحول غطاء الجامعة إلى استراتيجية للجمع أو التكامل، أنما بقيت أطار للعزل العربي، كما لم تستطع أن توجد أطار يجمع أو يصالح الدولة العربية، مع تكويناتها وتبايناتها المختلفة، ولم يتصالح العرب مع جيرانهم في الداخل من اكراد وامازيغ وأفارقه، كما لم يتصالح مريدي الاعتقادات الدينية، من أجل الوصول للحقيقة أو التعايش السلمي الاهلي في أقل تقدير.

لم يتصالح مريدي الاعتقادات الدينية، من أجل الوصول للحقيقة أو التعايش السلمي الاهلي في أقل تقدير

وتعاملت الجامعة منذ نشأتها مع بعدين: الأول متعلق بالدولة العربية والثاني متعلق بالمجتمع والإنسان العربي، إلا أنها لم تستطع أن تحقق تقارب بين احتياجات المواطن والدولة، إنما كانت اقرب إلى أنظمة الحكم، على نحو ساعد على تزاوج أنظمة الحكم والدولة، مما ولد فشل لهما وأثر على شرعيتهما، في ظرف وجد فيه السكان أو أغلبهم من غير المقربين من كرسي الحكم والسلطة، أنه قد فقد الثقة بالعرب والمسلمين سكاناً ومجتمعاً ودولة، وفي العراق بعد العام 2003، إعيد أنتاج دائرة العزل بتغير المعادلة، فالظالم أصبح مظلوماً، وصار المظلوم ظالماً، فتجددت دائرة عدم الثقة بالدولة والحكم والمجتمع.

1 - الدولة في العالم العربي

بعد انحسار وتفكك الدولة العثمانية، عانت المنطقة العربية من فراغ سياسي واضح، من جراء غياب فعلي عن المشاركة في التفاعلات الدولية لقرابة سبعة قرون سابقة، عرفت المنطقة خلالها شتى أنواع الاحتلال وتحت مختلف التسميات الشرقية منها والغربية، كلها انتهت إلى عدم قدرة العرب على أنتاج نظام حكم مناسب، قرين بوضعهم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، فحاولوا وبتشجيع من بريطانيا وفرنسا تقليد ومحاكاة التجربة القومية الاوروبية، فظهرت الدولة العربية، وفي بعض الدول أنحرف مسار الدولة القومية، لتكون أما دولة يسارية راديكالية، أو أن تكون دولة أميرية- قبلية، وفي هذا الظرف أُسِّست جامعة الدول العربية، لتكون راعياً للدولة القطرية العربية، وليبدأ التأسيس لنظام أقليمي عربي، لم يضع في اهتمامه رعاية مصالح الاقليات غير العربية، أو رعاية التنوع الديني والمذهبي في الأطار العربي.

عدم قدرة العرب على أنتاج نظام حكم مناسب، قرين بوضعهم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي

ومنذ خمسينيات القرن الماضي، شهد نجم الدولة القطرية العربية الأفول في مستوى شرعيته، فبعد أن دخلت أنظمة الحكم العربية في صراعات، بررت ابتداء شرعيتها تحت عنوان مقارعة الاستعمار، ثم مقارعة الكيان الصهيوني، ثم تدعيم جبهة المقاومة العربية (وقد بلغت الصراعات الـ 25% من صراعات العالم منذ الحرب العالمية الثانية حتى العام 2000، كلفت العرب قرابة الـ 1500 مليار دولار، كأنفاق فعلي دون حساب عائد التنمية الضائع، جراء عدم استخدامها بشكل صحيح، وبلغت خسائرها البشرية نحو ثلاثة ملايين عربي قتيل، ومن اللاجئين والنازحين وصلوا إلى 14 مليون أنسان، ومن المهاجرين قرابة 27 مليون إنسان، فضلاً عن ظهور عدة مئات من الحكام والسياسيين العرب من بين أغنى رجالات العالم)، واتجهت أنظمة الحكم العربية بسرعة نحو[2]:

2 - عبد المنعم سعيد، الدولة العدبية الحديثة أولاً، الشرق الأوسط اللندنية، العدد (11040) فبراير 2009.

- تدعيم بقاء الأنظمة الحاكمة بالأسم والعوائل والأشخاص.

- بناء أكبر شبكة استخبارات إقليمية، ليس ضد عمليات التجسس الخارجية، إنما ضد مطالب الحرية والكرامة.

- إن من قتل على يد أنظمة الحكم العربية، أو نزح أو هجر أو لجأ إلى الخارج، هو أكبر مما قتلته أو اجبرته الدول الإقليمية والاجنبية الأخرى على النزوح أو الهجرة.

- تكلست شرعية أنظمة الحكم العربية وفقدت معها الدولة العربية شرعيتها.

فالجامعة العربية هي أضعف رابطة ظهرت في تاريخ الأنظمة الإقليمية في العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية

وخلال تلك المدة، كانت جامعة الدول العربية ينظر لها على إساس أنها أطار يضم الكيانات السياسية العربية، ولم يستطع التحول لغير ذلك، وعليه فالجامعة العربية هي أضعف رابطة ظهرت في تاريخ الأنظمة الإقليمية في العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما يقال فيها غير ملزم للدول الاعضاء. هذا من جانب، ومن جانب آخر، أصبح احتضان العالم العربي لأقليات أثنية ودينية ومذهبية، يثير مشاكل سياسية جمة ليس أقلها المواطنة والهوية والاندماج والمشاركة والتنمية السياسية، حتى أصبحت الدولة القطرية العربية مجرد هيكلية لوجود نظام حكم ما.

ولم تسعَ الدول العربية إلى الاصلاح لا على صعيد الدولة العربية، ولا على صعيد الجامعة العربية، وكانت أحداث مثل انتكاسة حزيران 1967، واحتلال اسرائيل لثلاثة اضعاف ما أقيم عليها كيانها عام 1948، واندلاع الحرب الاهلية اللبنانية

عام 1975، واتجاه مصر إلى تطبيع علاقاتها مع اسرائيل عامي 1978 و1979، ثم اندلاع الحرب العراقية الايرانية وما شهدته من انقسام عربي تجاهها، ثم احتلال العراق للكويت عام 1990، ثم مشاركة العرب في أنهاء قوة العراق طوال المدة بين1991-2003، ثم ضياع الصومال عام 1992، ثم احتلال العراق عام 2003،.. كلها مؤشرات تدل على أن العالم العربي بات بحاجة إلى اصلاح.

فالدول العربية باتت طاردة، إلا للحكام ومن يخدمهم ومن رضي من الشعوب بحكمهم تحت طائل عدم وجود خيارات للهجرة للخارج، فظهرت أطروحات لدى بعض العرب الاكاديميين بشأن ضرورات لإصلاح نظام الدولة العربية، ولإصلاح نظام الجامعة العربية في فترة أنتقل العالم الى نظام دولة الرفاهية، متجاوزاً بديهية دولة المواطنة، وأنتقل الاتحاد الاوروبي من كونه منظمة بسيطة، انشات بين دول متحاربة عام 1953، إلى كونه اتحاد منظم للسياسات العامة للدول الاعضاء عام 1992، ثم إلى نظام العملة الواحدة، والى تنسيق السياسات الأمنية والخارجية في الألفية الجديدة، متجاوزاً للعامل القومي واللغوي.

وخلال المدة اللاحقة على احتلال العراق، طرحت الولايات المتحدة مشروع لتغيير المنطقة العربية من أربعة زوايا:

- أصلاح أنظمة الحكم العربية.
- الإصلاح الاقتصادي.
- التوسع في الحريات الشخصية ومنح المرأة حريات أكبر.
- إصلاح نظم التعليم.

ثم تبعته أن دعت إلى إعتماد الفوضى الخلاقة، لكسر حاجز الخوف بين العرب من التحول للديمقراطية، ودعت فيه إلى أحداث صراع سياسي- مجتمعي عربي داخلي وعربي إقليمي، يكون مدعاة لظهور قوى تكون قادرة على أحتضان مشروع دول عربية جديدة غير تلك القائمة، وبدأت بتطبيق مشروعها في العراق عام 2005.

وجوهر هذه الاصلاحات تنتهي إلى انهاء أنظمة الحكم التقليدية، فواجهتها الأنظمة العربية التقليدية بالرفض، وطرحت بعض الأنظمة الحاكمة مبادرات خجلة للإصلاح، سواء المتعلق بأنظمة الحكم أو بالجامعة العربية، ومنها المبادرات اليمنية والقطرية والجزائرية، وكلها كانت غير جادة في أحداث تغيير في نظام الدولة العربية، وفي شرعية أنظمة الحكم القائمة.

2 - العالم العربي والمجتمع والإنسان العربي

إن دوام الدول هو رهين بمدى تعلقها بالمجتمعات والإنسان، الذي ضمته بين جناحها، فالدولة هي تعريف أخر للإنسان، فالأصل التاريخي لم يكن الدولة، أنما الإنسان، فالإنسان سابق في تكوينه ووجوده من الدولة، وإنما نشأت الدول لضرورات ومبررات، أختلف المفسرون في أيرادها بين أسباب اقتصادية تجميع مصالح، وأخرى دينية تجميع اتباع الديانات، وسياسية مبعثها تجميع عناصر القوة بيد فئة ما، وتاريخية قائلة بالتدرجية في أعمال التطور من الإنسان الفرد ثم الاسرة ثم القرية ثم المدينة، وفيها تنوع أكبر ثم الدولة.

فالأصل التاريخي لم يكن الدولة، أنما الإنسان، فالإنسان سابق في تكوينه ووجوده من الدولة

ونظراً لأهمية معادلة الإنسان في الحياة عامة، عُني الغرب به، بعد أن اتجه إلى الاستقرار، وجعله مبعث شرعية الدولة وشرعية نظام الحكم، أي إنه ثبت الإنسان (المواطن، مهما كان أصله الأثني أو أعتقاده الديني أو جنسه أو لونه أو لغته)، وجعل الدولة والنظام السياسي متغيرين، ولا شرعية للمتغير دون رضا الثابت، إما المجتمعات الفقيرة حضارياً، فأنها تثبت الدولة بل وتثبت نظام الحكم، مهما كان التدني في كرامة الإنسان (المواطن). هذه المعادلة، لم تهتم بها الدولة أو الجامعة العربية في العالم العربي، أيَّ أن الإنسان والمجتمع غائب في تكوينها، أنما هي أهتمت بكون الدولة هي الأصل دون الإنسان في العالم العربي، وهذا ما بات يعرضها للزوال، طالما أن الدولة وأنظمة الحكم في المنطقة، لم تعد شرعية في نظر المواطن ساكن هذه المنطقة عامة.

فالدولة العربية وما أنشأ عليها فلسفة وضعية، أنتهى زمانها، وهناك تغير في الغلبة للفلسفات الكبرى، إذا ما عددنا تجاوزاً أن الدين الإسلامي فلسفة. ويأتي اهتمام المواطنين سكان العالم العربي، وتوجه السكان العرب نحو الإسلام، والحركات الإسلامية وتوجه السكان من غير العرب نحو الفلسفات القومية، تعبيراً عن عوامل عدة:

1 - فشل الفلسفات الوضعية في تقديم معنى للحياة أو في تطوير المستوى الحياتي، أنما أزدات الفقر والبؤس

2 - العجز عن تقديم صورة مستقبلية فيها، وأن أمل بسيط، انما المستقبل مظلم، فلا حراك سياسي عند القمة، والبدائل بين القيادات الموجودة والمحتملة غير مقبولة

3 - اتجاه الأنظمة الحاكمة إلى أشاعة فساد مفرط، واباحية، بقصد تغيير قناعات المواطنين للحياة، وخلقوا طبقة انتهازية تفسر معنى الحياة، وفقاً لما تشتهيه الأنظمة الحاكمة، من دون مراعاة للاخلاقيات الإسلامية والعربية والشرقية عامة.

4 - تقييد حريات المواطنين، عبر أنظمة استخبارية عديمة القيمة تتدخل في الخصوصيات ولا تحترمها، وكل أعمالها خدمة مصالح الحكام وليس الشعوب.

5 - في حين أن الحركات الإسلامية تقدم للإنسان العربي، إنموذجاً للتضامن ونظرة لعدل اجتماعي، ودعوة للتكافل، ومشاركة في القرار عبر أسلوب ما فتئ العالم الغربي، يحاربه إلا وهو الشورى، وهي لا تعني الديمقراطية، إنما تعني مشاورة العلماء وأهل الرأي، في حين أن الديمقراطية تدعو إلى حكم عامة الشعب، وتساوي بين الجاهل وبين العلماء وأصحاب الرأي.

أصبح المتسيد على الشارع العربي منذ قرابة العقدين، هو الجماعات والحركات الإسلامية بمختلف مشاربها، والمتسيد على الأقليات غير العربية، حركات قومية تدين بولاء للخارج

وعليه أصبح المتسيد على الشارع العربي منذ قرابة العقدين، هو الجماعات والحركات الإسلامية بمختلف مشاربها، والمتسيد على الأقليات غير العربية، حركات قومية تدين بولاء للخارج، وزاد حدة التشدد لدى الاقليات العربية، في حين أن المتسيد على السياسة ورأسمال الدولة هو رجالات السلطة وأنظمة الحكم، وهؤلاء لم يجعلوا في برامجهم الكثير لبناء الدولة، أنما كان همهم وجود مجتمع غير قادر على أنضاج منافس لهم، فحاربوا الحركات الإسلامية المختلفة قبل محاربتهم ما يضر بمصالح الدولة والمجتمع، وكان الأجدى البحث عن سبل تكييف علاقة الشرعية بين المواطن العربي والدولة وبينه وبين نظام الحكم.

إلا أن الذي حصل هو العكس فقد خلق جدار عازل بين المواطن من جهة وبين الدولة ونظام الحكم، فأنتهى الحال إلى استغلال أنظمة الحكم السريع للدولة، حتى صارت بلا عائد يبرر استمرارها، وهنا نرفض القول بأن دعوات التفكك والانفصال هي دعوات أميركية، أنما دعوات التفكك تبررها عوامل غياب العدالة الاجتماعية وسيادة الظلم، الذي يدعوا إلى أنهاء الدول القائمة والفتك بأنظمة الحكم العربية، مهما كانت تسمياتها، وايتاء أنظمة تراعي قبول العامة من المواطنين لها.

واذا ما نظرنا إلى تجربة الاتحاد الاوروبي، نراه قد فرض القبول للمواطنين للاتفاقية المنشأة للاتحاد كشرط لإقامة الاتحاد، ولم يقم الاتحاد إلا بعد الاستفتاء عليه شعبياً، بمعنى أنه قد صمم من قبل الخبراء ثم تمت الدعوة للاستفتاء عليه، ◀

وكانت أغلب الانشطة التي يقوم بها معنية بقضايا الإنسان الاوروبي، إما الدولة في العالم العربي والجامعة العربية، فأنها انشأت وصممت للتعامل مع الأنظمة دون الإنسان[3]، وهكذا لما حدثت موجات التغيير بدأ من العام 2010، سارعت الدولة العربية والجامعة العربية، كتوجه إلى التخبط، هل الأصل الدولة أم نظام الحكم أم الانسان؟.

3 - شمس الدين الكيلاني، مؤسسة القمة ومستقبل النظام العربي، الحياة اللندنية، في : 26 آذار 2009.

ثانياً: الاسباب العربية لانفصال الاقليات

وفي بحثنا عن اسباب ظهور ظاهرة التفكك والانفصال في جسم الدولة العربية الحديثة والمعاصرة، نجد انفسنا منهجياً امام حصيلة مركبة من الاسباب، ولا يمكن القول بواحدة منها دون الأخرى، ولعل هذه الأسباب يمكن تحديدها بثلاث مستويات، وهي:

- اسباب متعلقة بالدولة والسياسات الرسمية في العالم العربي، بوصف تلك السياسات كانت تهتم بأنظمة الحكم وليس ببناء الدولة، فخرجنا بدول استمرت لنحو خمسة عقود بلا هوية سوى هوية الحكام.

- اسباب متعلقة بالإنسان والمجتمع في العالم العربي، فهذا الانسان والمجتمع وجد نفسه مغلوباً على امره، فالغرب ساعد على وضع ترسانة الدولة من ثروة وسلطة بيد أنظمة حكم، وليس بيد مؤسسات دولة، ومن ثم أسيئ الفهم بين انظمة الحكم وبين الدولة، فكان على المواطن الاختيار بين خدمة وإطاعة نظام حكم، أقل ما يقال بحقه فاسد، أو بين العزل والانعزال أو بين التخوين والانهاء، واختار أغلب غير العرب تجريب خيار الانتحار، بعدم الولاء لأنظمة حكم لا تمثلهم، ولن تقدم لهم مستقبل مقبول.

فكان على المواطن الاختيار بين خدمة وإطاعة نظام حكم، أقل ما يقال بحقه فاسد، أو بين العزل والانعزال أو بين التخوين والانهاء

- اسباب متعلقة بالأجندات الخارجية، ولعل أهم تلك الاجندات هي الاجندات الاسرائيلية والأميركية، والاجندات الاقليمية، وبدأت الاجندات الاسرائيلية والأمريكية منذ سبعينيات القرن الماضي، بطرح فكرة تقسيم الجسم العربي على أسس جديد، وهي ما يدعوه البعض بتقسيم المقسم، إما دول الجوار غير العربية، فأنها تهدف الى أخذ نصيبها من العالم العربي، عبر استغلال الاقليات غير القومية أو التي ترتبط بها مذهبياً أو لغوياً، حتى صار التقطيع من الأطراف يسيراً: رفض الاقليات الاستمرار بالاندماج بالعالم العربي، مقابل قبول دول الجوار بضم تلك الاقليات لها، أو رعايتها للانفصال عن العالم العربي.

ثالثاً: الربيع العربي بين سياسات وواقع الأنظمة العربية

توجد نظرة تباين عربية ودولية، سياسية واكاديمية وشعبية لمعنى التغيير الذي حصل منذ العام 2010، وما زالت فصوله مستمرة إلى اليوم، وستبقى لسنوات لاحقة طالما بقيت الخريطة السياسية والدول المنشأة منذ منتصف القرن الماضي على حالها، فالبعض سماها ربيع عربي، وأخرون سموها ثورات عربية، وأخرون سموها سايكس بيكو جديد،.. ومهما كان المصطلح، المهم أن هناك أنفجار ضخم حصل في فك ارتباط العلاقة بين الأمن والحرية في هذه المنطقة، الذي بنيت عليه علاقة الأنظمة الحاكمة بالشعوب طيلة العقود السابقة.

والأمر لا يتوقف على الاسباب، أنما الاختلاف موجود بشان النتائج أيضاً، فعلى صعيد الاسباب:

- هناك من يرى أن ما حدث متعلق بفشل الدول وأنظمة الحكم العربية.
- وهناك من يرى أن عالم اليوم بالانفتاح والمعاينة الذي اتاحته، هو من تسبب بأن ينتبه السكان إلى تخلفهم.
- يرى الكاتب محمد حسنين هيكل، أن ما يجري هو حدث مفتعل، استخدم مشاعر الناس البسطاء في التهيئة لمشروع تقسيم أكبر، مما تدركه الشعوب العربية.

إما على صعيد النتائج، فأنه لم يكتمل فصول ما حدث بعد، كما لم يستقر المشهد العربي على حالة واضحة، وتوحي المعطيات الموجودة بأنه ثمة ما هو قادم وجديد ومختلف، ولعل المتوقع هو واحد أو اكثر من الآتي:

- تغيير أنظمة الحكم على نحو ينبئ بصعود أكثر القوى تمثيلاً للمجتمع في العالم العربي، وهي قوى إسلامية في العموم.
- تدخل الارادات الدولية، في حالة عدم انسجام القوى الإسلامية مع المصالح العالمية الكبرى، على نحو يدفع القوى الظلامية والتكفيرية المتطرفة، والمرتبطة بأجندات مع الغرب واسرائيل، نحو اشاعة مظاهر اللااستقرار في العالم العربي
- تفكك الدولة العربية إلى عدة دول، واعادة التشكل وفقاً لمعطيات جديدة، يغلب عليها الطابع السياسي أو المذهبي أو الاثني، أو وجود مصالح غربية وإقليمية فيها. عبر طرح مشروع تجزئة المجزئ، إذ سبق وأن صرح مستشار الأمن القومي الأميركي (بريجنسكي آنذاك): أن المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة

من الآن (1980)، هي كيف يمكن تنشيط حرب خليجية ثانية، تقوم على هامش الخليجية الأولى- التي حدثت بين العراق وايران-، تستطيع أميركا من خلالها تصحيح حدود سايكس- بيكو». وعقب اطلاق هذا التصريح وبتكليف من وزارة الدفاع الأمريكية، بدأ المؤرخ برنارد لويس بوضع مشروعه الشهير الخاص بتفكيك الوحدة الدستورية لمجموعة الدول العربية والإسلامية جميعاً، كلا على حدة ومنها العراق وسوريا ولبنان ومصر والسودان وايران وتركيا وافغانستان وباكستان والسعودية ودول الخليج الاخرى والدول العربية في الشمال الأفريقي، بقصد تفتيت كل منها الي مجموعة من الكانتونات والدويلات الاثنية والدينية والمذهبية، وقد أرفق بمشروعه المفصل مجموعة من الخرائط المرسومة تحت اشرافه، تشمل جميع الدول العربية والإسلامية المرشحة للتفتيت، ونورد هنا بعضا من تلك الخرائط للاطلاع:

كيف يمكن تنشيط حرب خليجية ثانية، تقوم على هامش الخليجية الأولى- التي حدثت بين العراق وايران

خريطة (1) مشروع تفكيك دول المشرق العربية

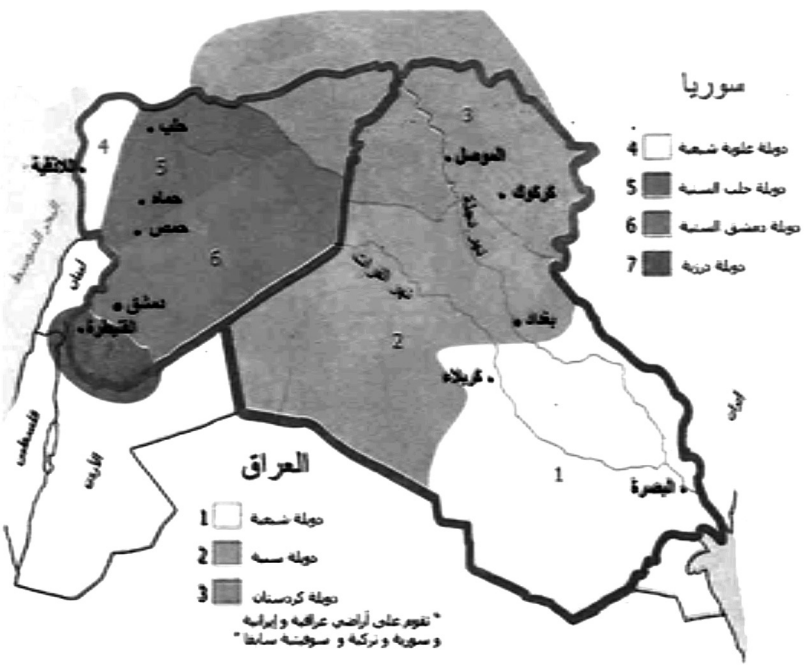

الخريطة (2): مشروع تفكيك دول شمال افريقيا

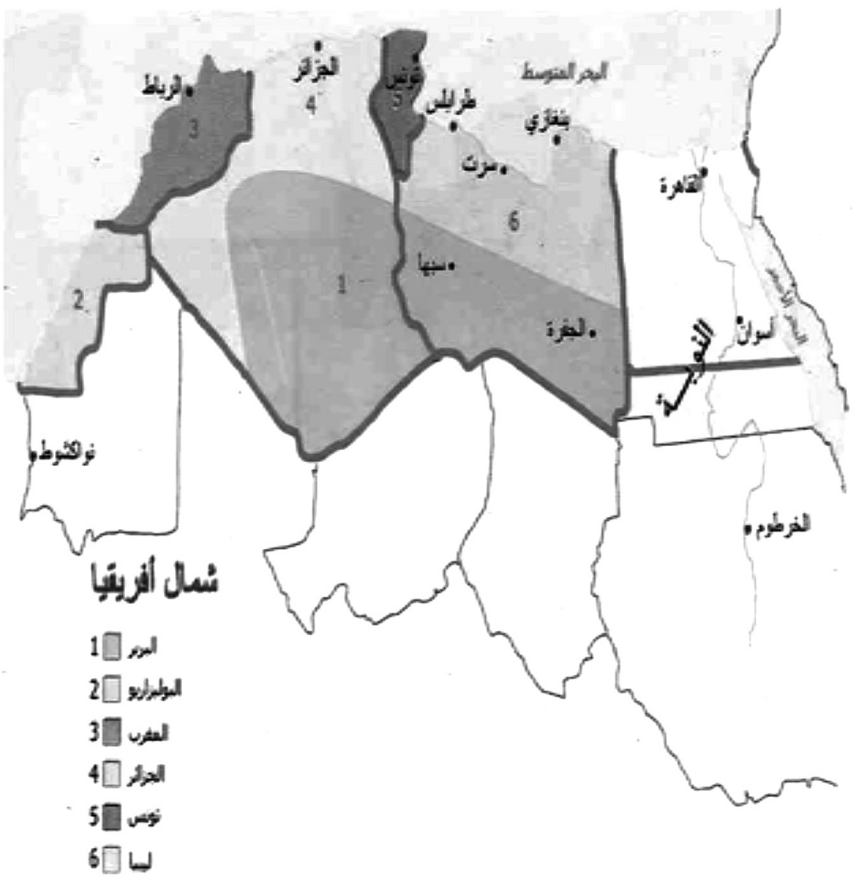

لكن هذه التقسيمات سرعان ما غيرت الولايات المتحدة رسمها في العام 2004، لتظهر لنا خريطة جديدة للمنطقة، كما موضح بالشكل المرفق:

الخريطة (3): مشروع الشرق الاوسط الجديد

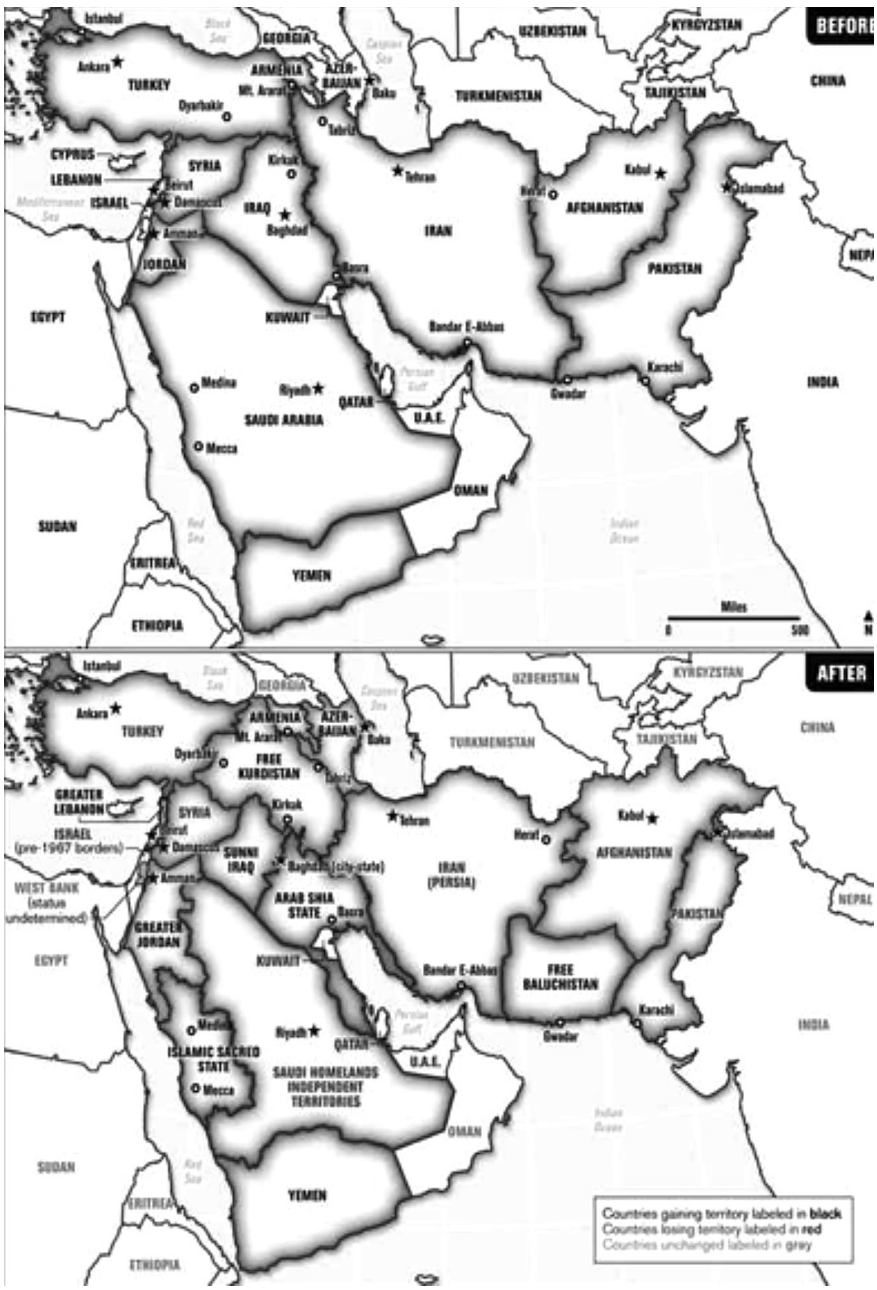

المهم هنا، أن هناك اتجاه دولي، مشفوع برغبات للسكان المحليين بعدم جدوى ابقاء الخرائط الراهنة للحدود، فاصل المشكلة هو غياب العدل الاجتماعي، وشيوع الظلم الذي تمترس خلف عنوان الدولة وأنظمة الحكم، ومبررات الأمن،.. وكلها انتهت إلى أفقار الدولة وافتقادها للشرعية اللازمة لبقائها، كون الدولة وأنظمة الحكم، ناصبت مواطنيها عرب أكانوا أم غير عرب.

ونتيجة لما تقدم، تصاعد المد الداعي للتغيير، الذي احتاج إلى مساندة من الخارج، كما أن الخارج كان ساعياً لأحداث تغيير في المنطقة، سواء عبر التدخل المباشر أو عبر جماعات داخلية داعية له، وهو ما عبرت عنه الولايات المتحدة بتفجير المنطقة بصراعات مختلفة (الفوضى الخلاقة)، تنتهي إلى وجود قوى تسيطر على السلطة أو أجزاء منها، تتفاوض معها الولايات المتحدة أو تتفاهم معها لضبط التفاعلات في مناطقها.

إن ما حدث هو انقلاب على الواقع السياسي، وتثبيتا لمفاهيم موجودة في العالم العربي، ومنها القبيلة والإثنية والمذهبية، التي غالباً ما تمترس خلفها أو في ثناياها أنظمة حكم فاسدة، بدلاً من أسس الوطنية، وداخلها وجدت طبقات ضيقة مارست الحكم بناء على مقتضيات استمرارها في الحكم، بحيث يصبح كل خروج عن هذه المعاني، بمنزلة اضطراب سياسي أو تمرد أو خروج على ولي الأمر، يقتضي معالجته بطرق أمنية صرف[4].

4 - غازي دحمان، الثورات العربية في مرآة المستقبل، الجزيرة المعرفة، 22 أذار 2011

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/57384D7E-FD0A-474086-CB-51669AEAC7A7.htm

فالدول تفهم بدلالة الحكام، طالما أن الحكام ليسوا ممثلين لمجتمعاتهم

في مقابل هذه الحالة التفكيكية، نجد أن الدول العربية كانت عاجزة عن بلورة مواقف جدية في التعامل مع الحدث، وهذا الأمر مفهوم، فالدول تفهم بدلالة الحكام، طالما أن الحكام ليسوا ممثلين لمجتمعاتهم، لهذا بقيت الدولة العربية مشلولة حتى سقوط نظام الرئيس المصري حسني مبارك، فمصر دولة محورية في العالم العربي، وانطلق منها دعوات للإصلاح في العالم العربي، والدعوة للحفاظ على ما تبقى من حدود سياسية خارجية، واصلاح حالة العيش المشترك والمواطنة والهوية في العالم العربي، وتم انتقاد الاتجاه السابق في حكم شعوب المنطقة، والدعوة إلى اطلاق يد الشعوب في التعبير عن خياراتها، وانتهى الحال إلى خطاب يدعو للتغيير بدعم مصري- خليجي، من دون وجود إرادة أو خيارات لفرض التغيير على من مارس الاستبداد والقتل من أنظمة الحكم في كبح الحريات.

وهنا، ظهرت بعض الاطروحات اطلقتها انظمة حكم عربية مستبدة للبدء بمشروع أصلاح، لكن نقول أن الخطر هو في الركون إلى وعود من أنظمة ذاقت وتمتعت بالحكم والتفرد به، وتمتعت بتصفيات مختلفة للخصوم، فهذه لا يمكن أن تكون طرفاً في الدعوة إلى اصلاحات، لهذ وكرأي كانت الدول العربية صائبة في ايقاف عضوية سوريا في الجامعة العربية إلى مرحلة الانتهاء، مما يجري إما بإقامة النظام اصلاحات تلبي سقف طموحات الشارع، أو أن يفرض الشارع السوري رأيه ويغير النظام الحاكم. لكنهم كانوا غير صائبين في التعامل مع الحالة العراقية، فالعراق مقبل على تقسيم جديد، لا يخرج منه الاكراد فحسب، أنما يتوقع أن يخرج منه العرب السنة، طالما أن العملية السياسية التي تم بناءها بإرادة المحتل ذات صبغة عرقية ودينية وحتى مذهبية.

إما المغرب فأنه أختار دمج إرادي للبربر، واختار وسيلة المفاوضات للتعامل مع قضية انفصال محتمل للصحراء الغربية، أما جنوب السودان فأن أمر انفصال شرق السودان، هو أمر ممكن، والأكثر أحتمالاً، هو انفصال جنوب اليمن على أسس مذهبية. ويطرح البعض منذ مستهل العام 2012 مشروع فيه غرابة، إلا وهو وجود احتمالات ليجمع النظام السوري قوته، ليؤسس دولة اقليات علوية- درزية في سوريا للنأي عن الأغلبية.

رابعا، محفزات ظهور التيارات الإسلامية واحتمالات انفصال الاقليات

إن المسألة التي ستثار هي المتعلقة بالاحتمالات، التي ينطوي عليها سيطرة الحركات الإسلامية على المشهد السياسي في العالم العربي في السنوات القادمة.

لقد سبق وأن بينا أسباب اتجاه المواطنين في العالم العربي، إلى دعم بعضاً من التيارات السياسية في المنطقة، وأن هذه التيارات والحركات التي تمثلها، لم يكن لها دوراً بارز في تحريك الشارع العربي، تجاه استبداد أنظمة الحكم الموجودة، إلا أن مسألة قوة هذه التيارات والحركات للاستحواذ على الشارع العربي خلال السنوات القادمة، لا تزال مبعث شك.

والنقطة الأخرى التي لم تزل غير محسومة، هو كيف سيكون تعامل الدولة العربية بوصفها دولة ونظام حكم، بني على الأسس القومية، مع تيارات وحركات تدعو إلى جعل الدين والعقيدة، سابقة في الانتماء على الاثنية والقومية، وهذه التيارات والحركات تولت الحكم في بعض الدول العربية؟.

وهنا تثار لدينا بعضاً من الاسئلة، ومنها:

- الى ماذا ستنتهي الأحداث في العالم العربي؟.

- وهل سيكون للحركات الإسلامية دور مؤثر في مستقبل المنطقة؟ هل سنجد انفسنا إزاء حركات وتيارات إسلامية مغايرة لما موجود الآن، بمعنى إذا كانت الحركات الحالية قد اختبرت في السلطة وفشلت في العراق وفي فلسطين، فهل هذا سيكون مدعاة للتجديد في الفكر السياسي الذي تقوم عليه هذه الحركات؟.

يمكن تحديد مكانة التيارات والحركات الإسلامية في المجتمع العربي، في ضوء أربعة معضلات وتناقضات، تواجه المجتمع العربي خاصة والإسلامي عامة، اثناء التعامل مع قضايا الحكم والحياة [5]:

1 - جور السلطة، مقابل الخضوع.

2 - الفقر المتسارع انتشاره، مقابل ثقافة القناعة والرضا.

3 - تزايد الوعي بأن الإسلام الدين الذي انتقاه الخالق للخلق، مقابل ثقافة التجهيل والطاعة والعلمنة.

4 - رد الفعل من قبل بعض المواطنين العرب المسلمين على السياسات الغربية في المنطقة، والتي دفعتهم لتعريف انفسهم أو دعمهم لألوان سياسية إسلامية محددة، مقابل الاغراء الغربي بقبول استقطاب المثقفين العرب.

في اعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي السابق لم يبق للغرب من عدو يبرر ما ينفقه على آلة الحرب، فاتجهت انظار الخبراء فيه نحو الإسلام، لكن هل من الاخلاقية أن يبرر العدو باتباع دين كامل؟ لقد بدأ الغرب بإنتاج الإسلام السياسي، وليس الإسلام المجتمعي التعبدي، وتسبب الفقر والاستبداد السياسي في حث عقول المتضررين من العرب المسلمين، للتوجه نحو تلك الحركات أو أفكارها، فنشأ الجيل الثاني من الإسلاميين السياسيين، وليس همهم سوى ملئ الفراغ أو الانقطاع عنه، ثم نشأ الجيل الثالث الذي لم يفهم من الإسلام غير العنف، الذي دعت إليه أصول تلك الحركات، فنشا إسلام الشارع (إسلام يحاكي الدين وفقاً لفهم المجتمع والشارع)، وليس الإسلام الحقيقي الذي يدعو لتغليب الحوار، إسلام يدعو مريدوه إلى كسب الشارع، لأجل الكسب وليس لاستحضار الغاية من خلق البشر.

لقد بدأ الغرب بإنتاج الإسلام السياسي، وليس الإسلام المجتمعي التعبدي

5 - ميثم الجنابي، التيار الإسلامي ومهمة تأسيس البدائل العقلانية في العراق، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في الوطن العربي، كانون الثاني 2005.

http://www.ssrcaw.org/guest/Savecomment.asp?action=save

هذه جماعات ارتضت أن توظف فقراء ومساكين الأمة، بقصد الوصول على جماجمهم واعراضهم وأموالهم، للحصول على زينة الدنيا والوثوب الى السلطة. لكن لماذا دعم الغرب ما دعم من إسلام سياسي؟ إن الأمر يرجع للأسباب الاتية:

1 - في اعتقاد الغرب ودراساته أن صحوة الإسلام ستكون في آخر الزمان، وأن ما سيهد عرش مملكة اسرائيل، هو المسلمين (المسلمين الحقيقيين).

2 - إن خير ما يبرر أنفاق الغرب على ترسانته العسكرية، هو عدو ضبابي متجسد في الإسلام، كلاً او بعضاً.

3 - إن خير وسيلة لشق المسلمين واستباق استنهاضهم، هو إدخالهم في أتون الطائفية عبر دعم ونشر الجماعات التكفيرية والارهابية.

4 - العمل على شق ولاء الاقليات غير العربية، فصار من الضروري تقسيم المتبقي من الدول العربية.

ومن زاوية أخرى، فأن العالم الغربي ما فتئ يزيف الحقائق عن الإسلام، وعمل إلى الضد من الإسلام، يساندوه على الطرف الأخر لا شعورياً، إسلام يضعه السياسي لنا بما يتناسب مع مصالحه، وليس مصالح الإسلام، بتنا إزاء أحزاب سياسية تتعاطى مع شعارات إسلامية، قاعدتها المتعاطفين معها وليس قاعدتها المسلمين ذلك لأنهم (يؤدلجون) الإسلام وفق فهم ضيق، لا يرى إلا الاتجاه الواحد، رغم أن كل الاتجاهات متاحة، ولأجل ذلك تراهم يتصارعون وينشقون، عندما لا يجدون عدواً مشتركاً يجمعهم. وهذه نقطة بالغة التعقيد، لعبت عليها بعض الأحزاب السياسية الإسلامية، من حيث الضغط على الاعتقادات الاجتماعية، بقصد ضمان سيادتها في أوساطها الاجتماعية من خلال ادعاء امتلاك واحتكار المقدس [6].

والواضح مما نرصده كاكاديميين، إن العالم العربي والعالم عامة قد دخل شرنقة كبرى، مفادها:

1 - الضياع الروحي الذي يعانيه الإنسان.

2 - الفقر بكل اشكاله.

3 - الاستبداد الذي يعيشه الإنسان الشرقي،

4 - الازدواجية السياسية ودورها في تسيد انماط ثقافية سلبية.

6 - تركي الحمد، الإسلام الحزبي، مركز الرافدين للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
http://www.alrafedein.com/filemanager.php?action=save&id=491

والولايات المتحدة وإسرائيل لا تريد أن تبقى أيَّ من الدول العربية الحالية، إلا وَتفتت، بحيث تبقى إسرائيل هي القلب، في محيط يتفتت بشكل دول متعادية فيما بينها، إما الولايات المتحدة فتتفق معها على ذات النية والغاية، من خلال تبني سياسة (الفوضى الخلاقة)، بمعنى ترك المجتمع يتصارع بين قواه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن ينتصر منها تتفاوض الولايات المتحدة معه، بوصفه الأكثر أهلية لتمثيل المجتمع، بدلاً من دعمها لنظم شمولية كلاسيكية، فقدت مبررات وجودها. إلا أن أحداث العراق وما تسببه الطرح الأميركي، من إخراج انموذج بشع في القتل والسرقة وتدمير الذات والمستقبل وهدم للدين، دعتها للتريث في تحقيق مشروعها مباشرة، وتغيير الادوات من مباشرة قائمة على القوة الصلبة (العسكرية) الى قوى ناعمة سلسلة قليلة التكاليف كثيرة العوائد.

والولايات المتحدة وإسرائيل لا تريد أن تبقى أيّ من الدول العربية الحالية، إلا وَتفتت، بحيث تبقى إسرائيل هي القلب، في محيط يتفتت

والغريب هنا، أن السياسيين الإسلاميين لم يظهروا ويتحملوا الكلف والخسائر في العالم العربي، كما لم يدعو إلى الثورة على الفقر والاستبداد والظلم، إنما بقوا منعزلين ومترقبين، وهذا ما يطرح سؤال: لماذا؟ وقبله هناك سؤال: لماذا لا تدعوا حركات الإسلام السياسي إلى انهاء اسرائيل أو تدمير مصالحها؟[7].

7 - سري سمور، وجود فرع لتنظيم القاعدة في فلسطين ممكن أم مستحيل، جنين، بلا، 2005.

إن الذي جرى ويجري اليوم في العالم العربي، لا يخرج عن ردة فعل إنسانية، وضمن مفهوم ومنطق ردة الفعل على القوة الظالمة الباطشة. وسيلحظ العارفون الدارسون لفلسفة التاريخ، حقيقة أن الطبيعة تكره الفراغ، فالإسلاميون استلموا نتائج التغيير من دون المشاركة الفاعلة في أحداثه، بل لم يشاركوا في أغلب مفاصله [8].

8 - عماد صلاح الدين، لماذا لم تكن الثورات العربية إسلامية؟.

إن التغيرات الحاصلة ووصول الاسلاميين الى سدة السلطة، يضع المنطقة إزاء لحظة مفصلية، فهو أما يجري تأكيد الهوية والمواطنة واقرار حقوق الناس، بما فيها الإقليات، على قاعدة التعايش السلمي التي ترى في أن البشر متساويين في الخلق والبعث، وأنهم إما أخوة في الدين أو نظراء في الخلق. وهي قاعدة اختارتها الأمم المتحدة لتدبج بها تقاريرها الانسانية، ومن دون إعادة النظر هذه والتي تتطلب كبح ولجم الحركات التكفيرية والعنصرية المتطرفة، لن تستطيع المنطقة أن تحافظ على وحدة كياناتها السياسية التي ورثتها لما بعد الاستعمار، وعلى الاسلاميين الواصلين الى الحكم توا أن يقدموا إنموذجاً في الحكم يستحق كلف التغيير الاجتماعية والاقتصادية.